الإمام الأوزاعي : دوره الاجتماعي والسياسي

عبد القادر بوعقادة
الجزائر

تقديم

يعتبر الإمام الأوزاعي من فقهاء ومجتهدي عصر النهضة الفقهية[1] ببلاد الإسلام، حيث أسس مدرسة بالشام حاولت أن تتخذ لنفسها موقعا مميزا حينما انتقدت فقه العراق وناقشت مسائل أهل الحديث نشأت في عهد الأوزاعي لكن لم يُكتب لها النجاح بفعل الظرف الزماني وميل الناس إلى التخندق مع إحدى المدرستين المعروفتين آنذاك: مدرسة أهل الحديث ومدرسة أهل الرأي. وما يبعث على هذا الطرح هو ميل أهل الشام فيما بعد زوال الأوزاعية إلى الفقه الشافعي الذي أسس أصول الفقه وأوجد طريقا ثالثا. وإن عدّ البعض مذهبيهما (الأوزاعي والشافعي) من مدرسة الحديث إلا أن مميزات المنحى الثالث هذا قد اختلف في ملامحه عن المدرستين السالفتي الذكر وانتقدهما، وهو موضوع يحتاج إلى مزيد من تسليط الضوء عليه والبحث فيه .

لقد صاغ الأوزاعي إضافات مهمة في تاريخ التشريع الإسلامي، إذ هو المعتمد بصفة واضحة في قضية التعامل مع غير المسلمين، سواء في السلم أو الحرب بحكم المكان والزمان، ولم يكن الأوزاعي يهتم بهذا الشأن فحسب بل كانت له اهتمامات في ميادين اجتماعية وسياسية، ولم يُكتب لأفكاره واجتهاداته أن تبرز لعوامل عديدة، ولكن ولحسن الحظ وجدنا فقهه منثورا لدى أصحاب المذاهب الباقية، مثل مؤلفات المذهب الشافعي.

---

(1) المقصود به عصر نشوء المذاهب الفقهية السنية بالأخص بعدما كان هناك تياران فقهيان في عهد التابعين، وهما مدرسة أهل الحديث بالحجاز، ومدرسة أهل الفقه بالعراق .

والموضوع يسلط الضوء على دور الإمام الأوزاعي في الشأنين الاجتماعي والسياسي وتعاطيه مع واقعه، إذ كان للفقهاء سلطة في هذا العهد الذي عاشه الأوزاعي، ونظرا لهذه السلطة الروحية التي كانت مخالفة في المبنى والمعنى لسلطة الكنيسة، فإن جميع أفراد المجتمع من مسلميهم إلى ذميهم وجدناهم في بلاد الشام يلتفون حول الأوزاعي ويعتبرونه الشخصية المميزة التي يُعتمد عليها في قضاء شؤونهم إذا ما جابهتهم صعوبة أو استعصى عليهم أمر تجاه الأمير أو حتى الخليفة. وفي هذا يظهر دور الإمام الأوزاعي تجاه مجتمعه بمختلف شرائحه، كما لم تمنعه صلاته بالخلفاء والأمراء وموقعه عندهم من توجيه النصيحة أحيانا واللوم أحايين أخرى. وسنتطرق في هذه الورقة إلى هذا المعنى لإبراز بعض ملامح شخصيته ومواقفه من قضايا المجتمع وعلاقاته مع السلطان، وذلك بالاعتماد على ما وجدنا في مناقبه من خلال الكتابات المعاصرة له واجتهادات علماء عصرنا الذين كان لهم السبق في التنقيب عن فتاويه ومناقبه. وقد قدموا عملا جليلا لم يقدمه تلامذته في عصره أو بعده.

التعريف بالإمام الأوزاعي :

هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد والأصل محمد[1]، وكان اسمه عبد العزيز[2]. أجمع العلماء على إمامته ومقدرته وعلو مرتبته، وكمال فضله، وزهده وعبادته، وقيامه بالحق، وكثرة حديثه، وغزارة فقهه وشدّة تمسكه بالسنة وبراعة فصاحته، وإجلال أعيان أئمة عصره من الأقطار له واعترافهم به.

اختلف في أصله بين النسب العربي والأعجمي، فقيل الأوزاع بطن من حمير[3]، وقيل هو

(1) ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، دار صادر، بيروت، ط1، ج6، ص238؛ وابن النديم: الفهرست، مكتبة خياط بيروت لبنان ج1، ص227. ابن عماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتبة التجارية، بيروت، لبنان، مج1، ج1، ص21، وانظر أيضا الزركلي: الأعلام، مطبعة كوستاتوماس وشركاؤه ط2. 1955 ج4 ص93.

(2) جمال الدين يوسف المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ط4 1994 مج17، ص313.

(3) حمير موضع غربي صنعاء باليمن، (ياقوت: المصدر السابق، ج3، ص306).

من همدان[1] من سبي السند[2]. ولكن من المؤكد أنّ أصله ليس من بلاد الشام بل قدم إليها أجداده وفيها مسقط رأس أبيه. أما كلمة الأوزاع فهي في اللغة الفرق، وهي إسم لموضع مشهور بربض دمشق سكنه بقايا من قبائل شتى[3]. وقيل الأوزاع بطن من بطون العرب يجمعها هذا الاسم[4]. والقول أنّه من همدان وسبي السند ضعيف الحجّة، ونرجح بأنّ الأوزاع قرية[5] من جهة باب الفراديس سميت بقبيلة من اليمن نزلت بها واستوطنتها.

والقبيلة التي نزلت المنطقة هي بنو مرثد بن زيد بن سدد، وقيل شدد بن زرمة بن سبأ الأصغر، وقيل زرعة بن كعب بن زيد بن عريب بن سهل بن عمرو بن قيس بن معاوية بن جشم بن عبد شمس بن وائل بن الغوث بن قطن بن عريب بن زهير بن أيمن بن هميسع بن حمير[6]، سكنت القبيلة ظاهر باب الفراديس فسمي المكان أوزاع. وقد ولد الإمام سنة 88هـ/707م[7] ببعلبك[8]، ونشأ بالكرك[9]– قرية البقاع – ثم نقلته أمه إلى بيروت.[10]

---

(1) ابن سعد: الطبقات الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت ط1، 1990 ج7، ص339، وانظر أيضا النووي: نفسه، قسم1، ج1، ص 298: وهمدان من بلاد السند نسبة لهمذان بن فلوج بن سام بن نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ. وهمذان وأصبهان أخوان بنى كل منهما بلدة كان فتحها سنة 24هـ في عهد عثمان بن عفان على يد المغيرة بن شعبة (ياقوت: نفس الصدر، ج5، ص410).

(2) الذهبي شمس الدين: سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، ط1،0، 1994، ج7،ص109، والسند من بلاد خراسان وهي بلاد بين بلاد الهند وسجستان، انظر (ياقوت: نفسه ج3 ص267).

(3) الذهبي: نفس المصدر، ج7 ص109.

(4) جمال الدين المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح أحمد على عبيد وحسن أحمد آغا، دار الفكر بيروت، ط 1994، ص312.

(5) وهي العقيبة الصغيرة ظاهر باب الفرادس بدمشق، وباب الفرادس يقال له اليوم باب العمارة (انظر الذهبي: سير الأعلام، ج7 ص107).

(6) بطرس البستاني: دائرة المعارف. بيروت ط1.880 المجلد 4 ص643.

(7) ابن سعد: المصدر السابق، ج7، ص339؛ وانظر أيضا في نفس الباب ما ورد عن الإمام الذهبي فيه بعض التفصيل ،الذهبي: تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث، بيروت، ط1956، ج1،ص17.

(8) بعلبك مدينة قديمة قرب دمشق ينتسب إليها رجل له صنم. فبعل اسم صنم، وبك: هو اسم الرجل صاحب الصنم. وينسب إلى هذه المدينة العديد من الشخصيات. (ياقوت: المصدر السابق، ج1، ص453).

(9) الكرك: بسكون الرّاء قرية في أصل جبل لبنان (ياقوت: نفسه ج4، ص452).

(10) الذهبي: سير الأعلام، ج7، ص110؛ وانظر الزركلي: المصدر السابق، ج4، ص93: الشعراني: الطبقات الكبرى، دار الجيل بيروت ط 1988، ص45.

نشأته ومكانته: عاش الأوزاعي في ظل العهدين الأموي والعباسي، وعاصر تسعة خلفاء أمويين[1] وخليفتين عباسيين[2]. وقد تميزت هذه الفترة بالعلم والعلماء في مختلف الميادين والفنون الشرعية منها: علوم القرآن والحديث والفقه، والكلام والأدب والإدارة والتنمية، وفيها عرّبت الدواوين، وانتشرت الترجمة وازدهرت حركة العمران ببلاد الشام[3]، وقد كانت بلاد الشام تضم جبل لبنان وساحله، كما تضم سوريا في الداخل وفلسطين والأردن جنوبا. كما اشتهرت هذه المنطقة بالتسامح الديني مع أهل الكتاب منذ أيام مؤسسها معاوية[4]..

ولعل العصر الذي عاش في خلاله الأوزاعي، ثمّ البيئة التي ترعرع وشبّ فيها، واليتم الذي رسم طفولته، والرحلات التي تعود عليها منذ صباه -حيث نشأ في البقاع في حجر أمه بعد مولده ببعلبك وكانت فتوته وعيشته في بيروت[5]- كل هذا جعل شخصيته تتميز بالجدية والاهتمام بالأمور أكثر من غيره، إذ تقلد مسؤولية نفسه وأمّه، فشبّ على تحمل الصعاب.

لقد تأدب الأوزاعي بنفسه، فلم يكن في أبناء الملوك والخلفاء والوزراء أعقل ولا أورع ولا أعلم ولا أنصح منه، قال العباس بن الوليد بن مزيد العذري البيروتي وهو من كبار المحدثين: «ما رأيت أبي يتعجب من شيء تعجبه من الأوزاعي فيقول: يا بني عجزت الملوك أن تؤدب أنفسها وأولادها أدبه».[6]

---

(1) هم: الوليد بن عبد الملك 96.86هـ /705-715م، سليمان بن عبد الملك 99.96هـ/715-717م، عمر بن عبد العزيز 100.99هـ/717-718، يزيد بن عبد الملك 105.101هـ/719-723، هشام بن عبد الملك 125.105هـ/723-742م، الوليد بن يزيد بن عبد الملك 126.125هـ/ 742-743م، يزيد بن الوليد 126. 132هـ /744-749م، إبراهيم بن الوليد، ثم مروان بن محمد.

(2) هما: أبو العباس السفاح 132-136هـ/749-753م والمنصور 158.136هـ/753-774م، وعاصر كذلك المهدي لمدة وجيزة حينما كان هذا الأخير واليا وولي عهد.

(3) مروان محمد الشعار: سنن الاوزاعي، دار النفائس، بيروت، ط1993، ص6.

(4) صبحي المحمصاني: الأوزاعي وتعاليمه الإنسانية القانونية، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1978ص18

(5) ابن الأثير: المصدر السابق، ج، ص115.

(6) شكيب أرسلان: محاسن المساعي في مناقب الأوزاعي، دار الحياة، بيروت، ط1.967، ص61. والعباس بن الوليد هو ابن زيد العذري البيروتي المحدث العابد، توفي سنة 270هـ/883 م وله مائة سنة تامة، قيل عنه إنه صاحب ليل، وكان أبوه ثقة، حدث عن الأوزاعي وكتبه صحيحة، توفي سنة 203هـ/ 818م وله سبع وسبعون سنة (ياقوت: المصدر السابق، ج1، ص525؛ ابن عماد: المصدر السابق، ج2، ص160).

كما استطاع أن يتبوأ درجة رفيعة في العلم بالرغم من يتمه وفقره فصار إماما يقتدى به وفقيها يفد إليه الناس، ونال فصاحة اللسان وبلاغة البيان وحلاوة المنطق، ما جعل المنصور يتمنى لو كان الأوزاعي يكتب له رسائله وخطاباته[1]. كان رحمه الله فوق الرّبعة خفيف اللحية، به سمرة وكان يخضّب بالحناء، ويلبس الطيلسان الأخضر، والعمامة ويحض عليها، وكانت عمّته مدورة بلا عذبه.[2]

تتلمذ الأوزاعي عن كبار التابعين الذين يعتد بهم، وأبرزهم عطاء بن أبي رباح[3] والقاسم بن مخيمر[4]، ومحمد بن المنكدر[5]، وخلق كثير، وأبرز من تأثر بهم هو شيخ اليمامة[6] يحي بن أبي كثير[7] الذي روى عنه العديد من التابعين رغم أنه من تابعي التابعين[8]. ولعل تتلمذ الأوزعي وروايته عن جمع من العلماء تظهر لنا أمرين اثنين :

---

(1) عبد المنعم قنديل: حياة الصالحين دار الشهاب الجزائر ط 1988، يذكر أن أباه بن يحمد كان من الطبقة الثالثة وهذا يظهر أنه كان من أهل العلم، وكان المربي الأول لعبد الرحمن ابنه (حسين محمد الملاح: الأوزاعي محدثا، بيروت، 1993 ص25.

(2) مروان محمد الشعار: المرجع السابق ص6.

(3) عطاء بن رباح أبو محمد، فقيه الحجاز. نشأ بمكة وتعلم بها، توفي في رمضان 114هـ/ 732م وله ثمان وثمانون سنة 88. (ابن عماد: المصدر السابق، ج1، ص148).

(4) هو أبو عروة الكوفي، أحد الأئمة، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز. (السيوطي: طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983، ص58).

(5) هو ابن عبد الله بن الهدير التيمي، قال عنه ابن عيينه إنه كان من معادن الصدق يجتمع إليه الصالحون، توفي سنة 131هـ/748م. (السيوطي: نفس المصدر، ص58).

(6) اليمامة: منطقة معدودة من نجد قرب البحرين، فتحت أيام أبي بكر الصديق، وهي مقرونة بمقتل مسيلمة الكذاب، فتحها خالد بن الوليد، كان اسمها "جوا" ثم سميت اليمامة باليمامة بنت سهم بن طسم. (ياقوت: المصدر السابق، ج5، ص442).

(7) يحي بن أبي كثير، اسمه صالح بن المتوكل الطائي أبو النصر اليمامي (ت129هـ/746م)، إمام لا يحدث إلا عن الثقة، كان من أهل البصرة ثم تحول إلى اليمامة. (ابن سعد: الطبقات، دار الفكر، تحقيق سهيل كيالي، ط1، 1984، ج4، ص283؛ السيوطي: نفس المصدر، ص58؛ ابن عماد: المصدر السابق، ج1، ص186).

(8) من الذين روى عنهم ورووا عنه: شداد بن عمار، وربيعة بن يزيد، والزهري، ومحمد بن إبراهيم التيمي، وأبي جعفر الباقر، وعمرو بن شعيب، ومكحول الدمشقي، والحارث بن يزيد الحضرمي، وعطاء الخرساني، وعلقمة بن مرثد، ونافع مولى ابن عمر.. وخلق كثير، وحدث عنه كذلك تابعون أمثال: شعبة، وابن المبارك، =

أ- مدى كدّ الإمام ومثابرته في البحث عن العلم والعلماء والتلقي عنهم .

ب- تنوع علمه وغزارته حيث تلقاه من مصادر متنوعة شامية وعراقية وحجازية، إذ كان يبحث دوما عن السند العالي، وهذا ما أدى إلى تكوين شخصيته العلمية الفذةِ رغم فقره ويتمه.

كما كان الأوزاعي يعيش في كنف أسرة تحب العلم وتسعى إليه بكل وسيلة، فله أخ أكبر منه اسمه عبد الله، وابن عم واحد وهو يحي الشيباني أبو زرعة[1]، وكان له من زوجاته ثلاث بنات وصبي[2].

اعتنى الأوزاعي بنفسه منذ صغره، واتّبع درب العلم وسيلة لذلك، فكان أن نال مجد العلم، وأثّر فيمن حوله. وقد كان له نبوغ منذ صغره إذ أفتى في المسائل وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وفي الحدود وهو ابن سبع عشرة سنة وكان مهتما بالحديث[3].

تفرّس فيه العلم والنبوغ أحد أعلام تلك الفترة وهو يحي بن أبي كثير حينما خرج الأوزاعي مع البعثة إلى اليمامة وأتى مسجدها وصلى، وكان يحي بن كثير قريبا منه فجعل ينظر صلاته فأعجبته[4]، ثمّ جلس إليه وسأله عن بلده وغير ذلك فأعجبته شخصيته وعلمه، ونصحه

=

وأبي إسحاق الفزازي، وكذلك الثوري، ومالك بن أنس، والوليد بن مسلم، ويحي بن حمزة، ويحي القطان. ولمعرفة مشايخه ومن رووا عنه انظر (الأصبهاني: حلية الأولياء، دار الكتاب العربي، ط2، 1967، ج6، ص146؛ الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج1، ص178؛ الذهبي: سير الأعلام، ج7، ص108؛ الشيرازي: طبقات الفقهاء، دار الرائد العربي، بيروت، ط3، 1981، ص76). والذين روى عنهم عددهم عشرون شيخا من علماء الشام، وسبعة من علماء الحجاز، وثلاثة من العراق، وعلماء آخرون كبار.

وأبرز تلامذته الهقل بن زياد بن عبد الله الدمشقي ت179هـ، والوليد بن مزيد البيروتي ت207هـ، والوليد بن مسلم عالم الشام ت194هـ، واسماعيل بن عبد الله بن سماعة القرشي، ويزيد بن السمط الصنعاني 160هـ، وعقبة بن علقمة المعافري البيروتي ت204هـ، وعبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين البيروتي. (حسين محمد الملاح: المرجع السابق، ص 129).

(1) أبو زرعة يحي بن أبي عمرو السيباني الحمصي، ابن عم الأوزاعي، روى عن أبيه والأوزاعي وابن المبارك وخلق كثير، قيل عنه ثقة صدوق، مات سنة 148هـ/765م وعمره خمس وثمانون سنة. (ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج6، ص165).

(2) الشعار: سنن الأوزاعي، ص5.

(3) نفسه، ص7.

(4) في رواية أخرى أنه قال لجلسائه: «ما رأيت مصليا قط أشبه بعمر بن عبد العزيز بصلاته من هذا الفتى». (الرازي: الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1952، ص186).

بالبقاء لأخذ العلم، فأقام الأوزاعي عنده مدّة يكتب عنه[1]. ونظرا لرغبة يحيى بن أبي كثير في أن يزداد الأوزاعي علما نصحه أن يرحل إلى مواطن أخرى يأخذ العلم، وأرشده إلى الرحلة نحو البصرة ليسمع من الحسن البصري[2]، ومحمد بن سيرين[3] فسار إليهما ولكنه وجد الحسن قد مات منذ شهرين، وابن سيرين مريضا، فبقي يتردد عليه إلى أن مات ولم يسمع منه شيئا[4].

قام الأوزاعي منذ صباه بعدة رحلات زادت من علمه وحلمه وصبره، فسافر إلى اليمامة ثم البصرة، فالكوفة وبذلك العراق عامة ثمّ إلى الحجاز حيث الحج ومقابلة العلماء أمثال الثوري ومالك، وعاد إلى دمشق بعد هذه الجولة للدرس، فحدّث بها وصار يزار من قبل طالبي العلم. ومن المعلوم أن رحلة العلماء في طلب العلم كان تهدف إلى تحقيق عدة أغراض أهمها طلب العلم، وتوثيق الحديث وتحصيله والتثبت منه وطلب العلو في السند والبحث عن أحوال الرواة ومذاكرة العلماء في نقد الحديث.[5]

علمه وفقهه: أما علمه وريادته للحديث فكان ممن تزعم الأمة في هذا الباب، قال عنه صاحب الطبقات ابن سعد: «كان ثقة مأمونا، صدوقا خيرا كثير الحديث والعلم والفقه»[6]، وصنفه عبد الرحمن بن مهدي من أئمة العصر[7] فقال: «إنّما النّاس في زمانهم أربعة حماد بن

(1) الذهبي: سير الأعلام، ج7، ص111. التحق الأوزاعي بالديوان ولعله ديوان الرسائل قبل ذهابه إلى اليمامة. وأهم الدواوين في العهد الأموي ديوان الخراج، والرسائل، والمستغلات، وديوان الخاتم (انظر حسين محمد ملاح: المرجع السابق، ص69.

(2) هو ابن أبي الحسن بن يسار، مولى زيد بن ثابت، ولد بالمدينة وعاش بالعراق مدةً. توفي سنة 110هـ وعمره 88 سنة، له نصائح تؤثر. انظر (الذهبي: سير الأعلام، ج4، ص563؛ ابن عماد: المصدر السابق، ج1، ص137).

(3) هو مولى أنس بن مالك، كان من السبي، ولد في خلافة عثمان بن عفان، كان فقيها عالما كثير الحديث، مات سنة 110هـ . (الذهبي: سير الأعلام، ج4، ص622؛ ابن عماد: المصدر السابق، ج1، ص138).

(4) ابن كثير: المصدر السابق، ج10، ص116.

(5) حسين محمد الملاح: الأوزاعي محدثا وفقيها، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1993، ص64.

(6) السيوطي: طبقات الحفاظ، مكتبة وهبة، عابدين، مصر، ط1، 1973، ص37.

(7) عبد الرحمان بن مهدي ويكنى أبا سعيد، كان ثقة كثير الحديث، ولد سنة 135هـ/ 752م، توفي بالبصرة في جمادى الثانية سنة 198هـ/813م وهو ابن 63 سنة، جعله ابن سعد في الطبقة السابعة، (انظر ابن سعد: المصدر السابق، ج7، ص218(.

زيد[1] بالبصرة، والثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام»، وأنّه ما كان بالشام أحد أعلم بالسنة من الأوزاعي، إذ أجاب في سبعين ألف مسألة"[2]. ومما يستدل به على علمه ما كان من أصحاب المذاهب في اعترافهم بذلك، «يقول الإمام مالك: الأوزاعي إمام يقتدى به، ويقول الشافعي: ما رأيت رجلا أشبه فقهه بحديثه من الأوزاعي»[3]. وحكم عليه الإمام أحمد بن حنبل بأنّه «ثقة وإمام»[4].

إنّ هذه الشهادات لا تكمن قيمتها في تلك الأحكام التي صدرت في حقه من حيث مكانته وعلمه، بل أهميتها تكمن في قائليها وهم أئمة، ورجل يحكم في علمه وحديثه الشافعي صاحب الأصول وجامع العلم والذي تتلمذ على الإمام مالك وعلى تلاميذ أبي حنيفة رجل فريد زمانه، قوى فكره وفقهه، والأقوال في علمه كثيرة وفي حديثه وفقهه جمّة لا يمكن حصرها. ولم يكن الأوزاعي بارعا في العلم فقط بل كانت له كتابة أكثر روعة، وذلك ما يظهر على مستوى الترسل الذي أتقن فنه وحسُن فيه أداؤه[5].

أما طريقته في التعلم فقد "حرص على السّماع من الشيوخ ومارس العرض قبل الإجازة، ووضع قواعد للحديث ارتضاها الخلف الأخيار ولا تزال قائمة إلى اليوم، وكان حجة ثقة حافظا يحرص على الأخذ عن الثقات ويرى في الذهاب للإسناد ذهابا للدين، ودعا لإصلاح الخطأ واللحن في الحديث الذي يقع فيه الرّواة"[6]. وكان يحبذ الطريقة التقليدية في تلقي العلم مشافهة رجلا عن رجل حتى لا يقع الخطأ، والمقصود بذلك أن يحفظ الرجل العلم عن ظهر قلب فيقول: "كان العلم كريما يتلقاه الرجال بينهم، فلما دخل في الكتب دخل فيه غير أهله"[7].

---

(1) حماد بن زيد بن درهم ويكنى أبا إسماعيل، ثقةٌ ثبت حجة كثير الحديث،كان عثمانيا، توفي يوم الجمعة 10 رمضان 179هـ/795م وهو ابن 81 سنة. (انظر ابن سعد: المصدر السابق، ج7، ص210؛ ابن عماد: المصدر السابق، ج1، ص292.

(2) الرازي: المصدر السابق، ج1، ص184؛ الذهبي: العبر في خبر من غبر، الكويت، 1960، ج1، ص227.

(3) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج7 ص113.

(4) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج6 ص242.

(5) الذهبي: العبر في خبر من غبر، ج1، ص227.

(6) الشعار: سنن الأوزاعي، ص08.

(7) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج7، ص114.

إنّ السماع عن الرجال يقتضي السؤال والمناقشة، فتتفتق الأذهان، وتبرز الحجة، أما إن صار العلم يؤخذ من الكتب فربما تقع كلمة غير مفهومة عن صاحبها فينحرف القول، خصوصا وأنّ النقط والشكل لم يكونا إلاّ جزئيا. وهكذا يؤخذ العلم معاناة وصبرا، ورحلات إلى بلاده، أما إن كان العلم هو الذي يرحل إلى الرجل، فعاقبة ذلك الدعة والكسل.

انتشار مذهب الإمام الأوزاعي :

كان الأوزاعي إماما فذّا عارفا مهتما بالحديث له مواقف وآثار، وفرض فتواه على الناس لما تحمل من قوة طرح ومصادر استنباط ورجحان عقل. فكان لابد أن يحوز المكانة التي وصل إليها ابتداء من منطقته التي ترعرع فيها ونبغ ثم إلى المناطق الأخرى التي سار إليها تلامذته وأخذت فتواه إليها.

ذاع صيت الأوزاعي وانتشر فكره واعترف له العلماء بالفضل في الفتيا والعلم. مما جعل الإمام الشافعي يقدمه على الإمام مالك، واحترمه الأحناف واعتبروه حينما وصلهم فقهه وردوده في مجال السير.

كان الأوزاعي إمام أهل الشام بإجماع المؤرخين. وقد لبث أهل الشام إلى أواسط القرن الرابع الهجري يعملون بمذهبه[1]، فكان لا يلي القضاء ولا الخطابة بجامع بني أمية إلاّ من كان على مذهبه[2]، وكان آخر من عمل بالمذهب الأوزاعي القاضي أحمد بن سليمان بن حذلم المتوفى سنة 347هـ/958م[3].

ويروى أنّ مذهبه بقي منتشرا في بلاد الشام، ولم يُقض عليه إلاّ بعد أن تطور مذهب الإمام الشافعي وانتشر في العراق والحجاز ومصر ووصل إلى الشام، وصار قضاء الشام شافعيا، وتولى أبو زرعة محمد بن عثمان[4] وهو من أتباع الشافعي فعمل على نشره. وأنّ هذا القاضي

(1) النووي: تهذيب الأسماء واللغات، قسم1، ج1، ص198؛ شكيب أرسلان: المصدر السابق، ص20.
أي أنّ مذهبه بقي نحوا من مائتين وعشرين سنة إلى أن غلب المذهب الشافعي أي إلى غاية 347هـ/958 م.

(2) المحمصاني: الأوزاعي، ص40.

(3) الشعار: ستن، ص8.

(4) محمد بن عثمان، أبو زرعة بن إبراهيم بن زرعة الثقافي، مولاهم أبو زرعة قاضي دمشق، كانت داره بنواحي دار البريد، ولي قضاء مصر سنة 284هـ/897م، ولم يل بعده قضاء مصر ولا الشام إلا شافعي
=

الشافعي عمل على نشره "إذ كان يهب لمن يحفظ مختصر المزني[1] مائة دينار، وكثرت الدعوة للمذهب الشافعي فانقرض مذهب الأوزاعي هناك بالشام"[2].

كما انتشر المذهب الأوزاعي في أماكن أخرى أهمها بلاد المغرب والأندلس، إذ دخل المسلمون بلاد الأندلس أيام موسى بن نصير[3]، وكان معه نفر من الصحابة والتابعين، وبدخول الإسلام إليها برزت العلوم الإسلامية حيث صار روادها هؤلاء الفاتحون. وافتخر أهل الأندلس بهؤلاء الرواد ومنهم حنش الصنعاني[4]، وعلي بن رباح[5]، والمنيدر الإفريقي[6]. ثم كان دخول مذهب الأوزاعي إلى هذه البلاد في أعقاب الأمويين الذين فروا إليها من الشام بعد ذهاب دولتهم"[7].

=

المذهب، غير أن ابن حذلم قاضي الشام كان على مذهب الأوزاعي ثم لم يزل الأمر للشافعية في مصر والشام. توفي بدمشق سنة 302هـ/914م (السبكي: طبقات الشافعية. مطبعة البابي الحلبي، ط1، 1965، ج3، ص196).

(1) المزني: إسماعيل بن يحي بن إسماعيل أبو إبراهيم (175. 264هـ/ 791- 978م) . صاحب الإمام الشافعي، من أهل مصر وتوفي بها، من مؤلفاته: المختصر، الجامع الكبير، والجامع الصغير. قال عنه الشافعي: «لو ناظر الشيطان لغلبه». انظر (شعبان محمد إسماعيل: المرجع السابق، ص89).

(2) مصطفى شلبي: المدخل، ص206: موسوعة عبد الناصر للفقه، ج1، ص34.

(3) موسى بن نصير، من طبقة التابعين، اختلف في نسبه اختلافا شديدا بين بكر بن وائل من عرب الشمال، وقيل إنّه من اليمن، كان معاديا للأمويين مشايعا لابن الزبير، بدأت حملاته التمهيدية لفتح الأندلس ابتداء من طنجة سنة 91هـ، وكان أن ندب مولاه طارق بن زياد فانتصر سنة 92هـ. انظر (موسى لقبال: المغرب الإسلامي، دار المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ط3، 1984، ص82 وما بعدها.

(4) حنش الصنعاني: كان والي إفريقية وبلاد المغرب، وتوفي بإفريقية غازيا، وله روايات كثيرة عن الصحابة. انظر (ابن كثير: المصدر السابق، ج9، ص187).

(5) علي بن رباح اللخمي: وأما أهل مصر فيقولون علي بن رباح اللخمي، كان ثقة معروفا عند أهل العراق ومصر، روى عن عمرو بن العاص وغيره. (ابن سعد: المصدر السابق، ج7، ص 354).

(6) المنيدر الإفريقي: يقال إنّه صحب الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، دخل الأندلس مع التابعين. انظر (المشيني: المرجع السابق، ص39). يقول أحمد أمين: «بدأت العلوم الدينية بالأندلس بانتقال الصحابة والتابعين إليها، فحينما هم موسى بن نصير بغزوها كان معه هؤلاء. ونذكر منهم المنيذر أو المنذر على اختلاف فيه، وهو صحابي دخلها مع التابعين». (أحمد أمين: ظهر الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط5، ج3، ص48).

(7) الخضري بك: المرجع السابق، ص 212.

ويذكر أنّ انتقال المذهب إلى الأندلس كان بمجيء صعصعة بن سلام الدمشقي [1] الذي انتقل من دمشق إلى قرطبة[2]، والذي تقلد منصب الإفتاء بها وبقي هذا المذهب غالبا فيها أربعين سنة ساد خلالها الفتيا والقضاء حتى نهاية القرن الثاني للهجرة، وذلك زمن الأمير الأموي الثالث الحكم بن هشام[3] حيث غلب مذهب الإمام مالك[4] أي أنّه ساد الأندلس منذ زمن الأمير الأموي الأول عبد الرحمن بن معاوية بن هشام (172.113هـ/788.731م) إلى زمن ثالث أمرائهم الحكم بن هشام (180-206 هـ/796 -822 م)[5].

انقرض مذهب الأوزاعي بالأندلس بعد دخول مذهب الإمام مالك إليها، وكان أول من أدخله زياد بن عبد الرحمن اللخمي المعروف بشبطون المتوفى سنة (193هـ/808م)، وذلك بأن جلب إليها موطأ مالك ثم تلاه يحي بن يحي[6]، وقد انتشر علم مالك بنصرة الأمير في قرطبة وسائر بلاد الأندلس[7] وباجتهاد تلامذته الذين أسسوا لهذه المدرسة بالغرب الإسلامي عموما والأندلس خاصة.

---

(1) صعصعة الدمشقي: هو صعصعة بن سلام الشامي، يكنى أبا عبد الله، روى عن الأوزاعي، كانت الفتيا دائرة عليه أيام عبد الرحمن بن معاوية، وأيام هشام بن عبد الرحمن، روى عنه عبد الملك بن حبيب، توفي سنة 192هـ/807مـ، (انظر ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1989، ج1، ص354).

(2) قرطبة: هي في اللغة "العدو الشديد"، وفي الاصطلاح هي من أعظم بلاد الأندلس، وليس في المغرب شبيه لها في كثرة الأهل وسعة الرقعة، ويقال إنّها كإحدى جانبي بغداد، وهي حصينة بسور من حجارة، (ياقوت الحموي: المصدر السابق، ص 324).

(3) الحكم بن هشام: ولي الحكم في صفر سنة 180هـ/ 796م وتوفي في ذي الحجة 206هـ/821م، كان مولده سنة 154هـ/770م، لبث في الخلافة ستا وعشرين سنة وعشرة أشهر وثمانية عشر يوما، بلغ من السن عند وفاته 52 سنة، (ابن الفرضي: نفس المصدر، ج1، ص28).

(4) شكيب: المصدر السابق، ص21؛ المشيني: المرجع السابق، ص54؛ اسماعيل سامعي: دور المذهب الحنفي ببلاد المغرب، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر قسم التاريخ، ص240 .

(5) المحمصاني صبحي: الأوزاعي، ص41.

(6) يحي بن يحي الليثي: يحي بن يحي بن كثير سمع من زياد بن عبد الرحمن " الموطأ" ومن يحي بن مضر، رحل إلى المشرق وهو ابن 28 سنة، سمع من مالك بن أنس، وبمصر من الليث بن سعد وعبد الله بن وهب وغيرهما، عاد إلى الأندلس وصار يفتي بمذهب مالك، ترك القنوت لرأي الليث، ورحل رحلة ثانية إلى المشرق فوجد مالكا عليلا. اختلف في وفاته بين 233 و 234هـ، انظر (ابن الفرضي: نفس المصدر، ج2، ص900).

(7) المحمصاني: الأوزاعي، ص41.

تأثر الناس بفقه الأوزاعي وسيرته ومضوا على طريقته. ومنهم ابنه محمد الذي عاش بعده بعشرين سنة، وصهره زوج ابنته عبد الغفار بن عثمان. وكاتباه عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين[1]، ومحمد بن زياد المكنى بعبد الله والملقب بهقل (ت179هـ/ 795م). ومنهم أمير الساحل أرسلان بن مالك اللخمي جد العائلة الأرسلانية (ت181هـ)، وقاضي دمشق محمد بن حرب الخولاني (ت194هـ/809م)، وعالم دمشق الوليد بن مسلم (ت195هـ/م810م). وقاضي بيروت الوليد بن مزيد العذري (ت203هـ/818م)، وعمرو بن أبي سلمة (ت213هـ/828م). وقيل إن الخيزران زوجة المهدي وأم هارون الرشيد كانت قد أخذت عن الأوزاعي العلم.

كما اشتهر من أتباعه المحدث عبد الرحمن بن إبراهيم (المعروف بدحيم) الذي ولي قضاء فلسطين والأردن وتوفي بالرملة سنة 245هـ/ 859م. ومن أتباعه عبد الله بن إسماعيل، ومحمد بن عبد السلام البيروتي. وأبو الفضل العباس بن الوليد البيروتي المتوفى سنة 270هـ.

وأما من تأثر به في الأندلس وأدخل علمه إلى هذه البلاد فهم: صعصعة بن سلام الدمشقي، وساشاطو بن سلمة. ومحمد بن أحمد العتبي (ت255هـ/ 868م) الذي انتقل فيما بعد إلى المذهب المالكي .

ودُونت في المذهب الأوزاعي العديد من المدونات لا نعثر عليها الآن لاندثارها، إلاّ أن الأبحاث لا تزال جارية فيما يخص فتاويه وبعض الكتب التي كُتبت في فقهه وآرائه.

آثار الإمام الأوزاعي :

لم يصل إلينا من آثار الأوزاعي الفقهية والعلمية إلا الشيء القليل مقارنة مع باقي الأئمة، وذلك لأسباب، إلاّ أنّ بعضا منها ذكر في كتب الطبقات وأهم آثاره ما يلي:

- كتاب السنن في الفقه، وكتاب المسائل كذلك في الفقه[2]. وهي فتاوى يقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عنها كلّها[3].

(1) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج6، ص 224.

(2) ابن النديم: المصدر السابق، ص284.

(3) الزركلي: المصدر السابق، ج4، ص93، ويمكن القول إنّه لو وصلنا هذا الكتاب في الفقه لعرفنا منهج الأوزاعي الفقهي دون تحليل لآرائه الموجودة في الكتب الأخرى لعلماء آخرين، إلاّ أنّ الزمن فعل فعلته.

- كتاب في السير، في علاقة المسلمين بغير المسلمين زمن الحرب، والذي هو عبارة عن رد على الأحناف، حيث أن الإمام أبا حنيفة هو أقدم من ألّف في السير، وأملى كتابه هذا على تلامذته فرووه عنه وهذبوه حتى نسب إليهم، نحو كتاب "السير الصغير" للإمام محمد بن الحسن[1]. وقيل لما وقع "السير الصغير" في يد الأوزاعي نظر فيه وقال: لمن هذا الكتاب؟ فقيل له: لمحمد العراقي، فقال الأوزاعي: ما لأهل العراق والتصنيف في هذا الباب! فإنّهم لا علم لهم بسير ومغازي الرسول وأصحابه، كانوا من جانب الشام والحجاز دون العراق، فصنف الأوزاعي كتابا في السير ردّا على ذلك، فأثار محمدا بن الحسن، فألف كتابه المعروف بكتاب "السير الكبير"، وألف أبو يوسف كتابا في الرد على سير الأوزاعي، وكتاب أبي يوسف نادر جدا لا توجد منه إلاّ نسخة واحدة في الهند[2]. وقد روى ذلك الإمام الشافعي في كتاب الأم، وعقب على كل مسألة برأيه، فكان ينتصر للأوزاعي، وكانت أكثر الإجابات عمدتها السنة[3].

- كما أنّ هناك بعض الرسائل كتبها الإمام الأوزاعي إلى وزراء وخلفاء وولاة تتضمن آراءه الفقهية، وبعض القضايا، منها توسطاته لأهل بلده[4].

- ومن أوسع ما كتب في موضوع فقه الأوزاعي رسالة صغيرة هي "محاسن المساعي في مناقب الإمام أبي عمرو الأوزاعي"، وهي لابن عباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن يزيد الحنبلي (ت 870هـ/1465) وكان الذي حققها هو العلامة شكيب أرسلان. وكتاب آخر بعنوان "مقام الأوزاعي عند الملوك" في كتاب مكارم الأخلاق، لمؤلف مجهول في القرن الرابع الهجري، وهو موجود في البنغال[5].

---

(1) محمد بن الحسن 131-189هـ/ 748-804م، صاحب أبي حنيفة، سمع منه ونشأ في الكوفة وانتقل إلى بغداد، تولى القضاء أيام الرّشيد، مات بالري في رحلة إلى خرسان مع الرشيد، له الجامع الكبير، والصغير، والمبسوط، والزيادات، والآثار، والسير، والموطأ، وغيرها. انظر (شعبان محمد إسماعيل: أصول الفقه تاريخه ورجاله، ص 56).

(2) أبو يوسف الأنصاري: المصدر السابق، ص2.

(3) الخضري بك: المرجع السابق، ص229.

(4) وهي موجودة في الكتب، مثل: الجرح والتعديل للرازي، ج2، وقد جمعها فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي، المجلد الأول، الجزء الثالث، كما مضى بعضها أثناء ذكرنا لمواقفه وآرائه. (فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، السعودية، ط1،983، مج1، ج3، ص 244 وما بعدها).

(5) وهي نسخة موجودة ببرلين 25 ورقة، ونشرها شكيب أرسلان سنة 1352هـ/1933م.
فؤاد سزكين: المرجع السابق، مج1، ج3، ص245.

- كما كانت للإمام الأوزاعي دار ببيروت يدرّس فيها الفقه. وأثناء الحروب الصليبية دمّرت كلّ المساجد والزوايا ببيروت إلاّ هذا البيت. ربما نظرا لوساطته لنصارى جبل لبنان. ووفاء لحرمة الأوزاعي الذي كان يشفع لهم لدى الحاكم صالح بن علي العباسي[1]. إلاّ أنّ المكان دمّر أثناء الحملة الفرنسية إليها وأقيم فيه حوانيت ولم يبق سوى غرفة كبيرة بنيت مؤخرا فوق حوانيت يصعد إليها بالسلم للصلاة كتب عليها اسم جامع الأوزاعي[2].

- وتوجد آراؤه وفتاويه في كتب الطبقات والتراجم واختلاف الفقهاء والفقه المقارن وكتب الحديث، يقول الأستاذ مكلوش موراني: «ليس واضحا إلى حد بعيد إلى أي مدى فقد المذهب الأوزاعي استمراريته وتأثيره في الغرب الإسلامي. ولكن تمكننا بعض الفتاوى التي اعتمدها المالكية في كتبهم من التعرف على تأثيره بوضوح. وبالأخص رواية كتابين له في حلقة المالكية في قضية الجهاد والسير. وهما: **كتاب السير** لإبراهيم بن محمد بن إسحاق الفزاري (ت. حوالي 190هـ)، وهو كتاب أسس إلى حد بعيد على دروس الأوزاعي، وقد قرأه في الأندلس المالكي محمد بن وضاح (ت286هـ/899م)، **وكتاب السير الثاني** هو سير الوليد بن مسلم عن الأوزاعي رواه في بادئ الأمر ابن وضاح ثم انتشر في حلق العلم المالكية في قرطبة وطليطلة»[3].

كما اجتهد علماء عصرنا في إبراز شخصية الإمام الأوزاعي وفقهه وآثاره من خلال مؤلفات غاية في الدقة والحرص على إخراج مكنونات الإمام، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- كتاب "الرد على سير الأوزاعي"، عمل على تحقيقه أبو الوفا الأفغاني، وهو مخطوط وجد بالهند. وهو مطبوع.
- كتاب "الإمام الأوزاعي" للمرحوم أنيس زكريا وقد ألفه سنة 1950م.

---

(1) هو الجامع الوحيد في بيروت الذي تجاوزته أحقاد الصليبيين وتركوه على حاله، فمن حسن الحظ أنّ وحدة العقيدة الدينية بين نصارى لبنان والفرنجة جعلت المسجد يبقى آثارا خالدة. انظر (طه متولي: تاريخ المساجد والجوامع الشريفة، ببيروت، مجلة الفكر الإسلامية، بيروت، السنة الأولى، العدد11، رجب 1390 أيلول 1970، ص 90).

(2) صبحي المحمصاني: الأوزاعي، ص25.

(3) مكلوش موراني: دراسات في مصادر الفقه المالكي. دار الغرب الإسلامي. ط1،1988 ص158.

- كتاب "الإمام الأوزاعي" سيرته الشخصية وتعاليمه وآراؤه للأستاذ شفيق طبارة مؤلف سنة 1965م.
- كتاب "عبد الرحمن الأوزاعي شيخ الإسلام وإمام أهل الشام" لطه المتولي ويوجد على شكل مقالات في مجلة الفكر الإسلامي .
- كتاب جامع لفقه وآراء الأوزاعي لمروان الشعار عنوانه "سنن الأوزاعي".
- كتاب "الأوزاعي وتعاليمه الإنسانية والقانونية" لصبحي المحمصاني.
- كتاب محمد رواس قلعة جي الموسوم بـ"موسوعة فقه الإمام الأوزاعي".
- كما قدمنا دراسة حول المذاهب الفقهية المندثرة لأجل نيل شهادة الماجستير على مستوى جامعة الجزائر تتضمن المنحى الفقهي للإمام الأوزاعي.[1]

الدور الاجتماعي لمذهب الإمام الأوزاعي :

كان الأوزاعي ممن يهمه أمر الأمة ويسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية وإراحة عباد الله، ولذا حكم له الإمام مالك بأنّه يصلح للإمامة، وأكد ذلك أبو إسحاق الفزاري بقوله: "الأوزاعي رجل عامة، ولو خُيِّرت لهذه الأمة لاخترت الأوزاعي"[2].

ولا شك أن هذه الأحكام إنما صدرت لميزات في شخصية الإمام الأوزاعي أهمها سمة التواضع، إذ كان السائل يوقفه في الطريق ليقضي في مسألته فلا يترفع عنه، قال الفزاري أبو إسحاق: «ما رأيت أحدا أشد تواضعا من الأوزاعي ولا أرحم بالناس منه، كان الرجل يناديه فيقول له: لبيك، وكان أفضل أهل زمانه"[3]، وسر ذلك يكمن في أنه تأدب في حجر أمه يتيما فقيرا، فعرف بذلك معاناة الآخرين، واستأنسوا هم بوجوده[4].

---

(1) الرسالة تمت مناقشتها بجامعة الجزائر، قسم التاريخ سنة 2004 بعنوان "المذاهب الفقهية المندثرة وأثرها في التشريع الإسلامي في القرنين 2 و3 للهجرة". تحت إشراف الدكتور موسى لقبال رحمه الله .

(2) شكيب أرسلان: محاسن المساعي في مناقب الأوزاعي، ص20-23 .

(3) قلعة جي: موسوعة سنن الأوزاعي، ص23.

(4) شكيب أرسلان: المصدر السابق، ص50.

لقد تسايرت مواقف الأوزاعي الاجتماعية وفق ما كان يتسم به الشام من اختلاط في الأجناس والأديان وتداخل المسلمين مع النصارى، فقام فقهه على أساس مراعاة هذا التنوع واعتباره، وصار الفقهاء لا يتحدثون عن عنصر أهل الذمة في المجتمع الإسلامي إلا بالاستناد إلى رؤى الإمام الأوزاعي واجتهاداته في هذا الشأن. ووصف فقهه بالرحمة تجاه شريحة اجتماعية مهمة في بلاد الشام، وكان يؤصل لفتاويه من خلال الكتاب والسنة وعمل الصحابة والتابعين الذين تفرقوا في الأمصار وخالطوا غير المسلمين.

نجد ذلك في عرضه لسيرة عمر بن الخطاب في تطبيق الجزية إذ يقول: «كتب عمر بن الخطاب في أهل الذمة أنه من لم يطق منهم فخففوا عنه ومن عجز فأعينوه، فإناّ لا نريدهم لعام أو عامين[1]، وكان يُنصف من يشكو إليه من نصارى ويهود، ومثال ذلك أنه حينما علم أن الوليد بن عقبة قد توعد النصارى وخشي أن يوقع بهم شرا عزله وولى غيره[2]. ومرّ عمر برجل يهودي يسأل عند الأبواب فقال له: ما ألجأك إلى ما أرى؟ قال اليهودي: الجزية والحاجة والسن، فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله وأعطاه مما وجد عنده، ثم أرسل إلى خازن بيت مال المسلمين قائلا: «انظر هذا وضرباءه، فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم»، ووضع عنه الجزية[3]. وهذا تأسيس لما يُعرف اليوم بالضمان الاجتماعي تجاه ذوي الحاجة وكبار السن ومن لا يقدرون على العمل لعاهة مهنية أو مستدامة، ومن هنا فهو يعتبر -عمل عمر بن الخطاب- أنموذجا حيّا في سياسته الاجتماعية .

والحقيقة أن سياسة الإسلام في فرض الجزية تهدف إلى التأكيد على المسالمة والحرص عليها، فإعطاؤها للحاكم المسلم برهنة على عدم حربهم للإسلام، وأنها بعض ما يجب عليهم مقابل الحماية والدفاع عنهم، فهي من باب قاعدة الغرم بالغنم والخراج بالضمان، وفي إعطائهم إياها عن يد وهم صاغرون مجال للتفكير في الدخول الحر في الإسلام، سواء بالنظر إلى

(1) الشعار: المرجع السابق، ص397، وقد ذكرت القصة عند ابن عساكر: تاريخ دمشق ج1، ص572.
(2) أحمد محمد الحوفي: سماحة الإسلام، مطابع الأهرام، مصر، 1971، ص185.
(3) أحمد محمد الحوفي: نفس المرجع، ص185. وقد نقل هذا عن أبي يوسف: كتاب الخراج، ص71.

ما قد يُدركونه من عدل الإسلام ورحمته وسماحته، أو بالنظر إلى العمل على التخلص من ذلـها وصغارها.[1]

ومن دلائل الرحمة التي يتسم بها فقه الأوزاعي والنابع من روح الإسلام ومدى فهمه لمقاصده ما أقره في مسألة الرهائن الذين يكونون بيد المسلمين هل يقتلون بغدرهم. أجاب فيها بعدم قتل الرهن ولو غدروا[2]، وهو يتجه في هذا الشأن إلى تفسير الحديث النبوي الشريف المروي عن طريق الإمام علي كرم الله وجهه: "لا يقتل المؤمن بكافر"[3] بأنه يخص الكافر الحربي وليس أهل الذمة، ويؤيد ذلك بما أُثر عن الإمام علي أيضا أنه حكم بقتل المسلم الذي قتل ذميا قائلا: «من كان له ذمتنا فدمه كدمنا وديته كديتنا"[4].

لقد كانت صفة الرحمة في شخص الأوزاعي أصيلة اصطبغ بها منهجه الفقهي وهو ما أوضحه صاحب الحلية بقوله: بلغني أن نصرانيا أهدى إلى الأوزاعي جرّة عسل وقال له: يا أبا عمرو تكتب لي إلى الوالي ببعلبك؟ فقال الأوزاعي: إن شئت رددت لك الجرة وكتبت لك وإلاّ قبلت الجرة ولم أكتب لك، فرد الجرة وكتب له. فوضع الوالي عن النصراني ثلاثين دينارا[5].

لقد كان لموقع أهل الذمة في التشريع الإسلامي وفي فتاوى الأوزاعي وفق فهمه للشريعة الموقع اللائق، فمن فُتياه القول بجواز شهادة غير المسلم ولاسيما الذمي للضرورة في وصية المسلم أثناء سفره وفق الآية الكريمة: **﴿يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية إثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم إذا أنتم ضربتم في الارض﴾**[6]"[7].

---

(1) فاروق حمادة: التشريع الدولي في الإسلام (مقال محمد الروكي بعنوان: حقوق الأقليات غير المسلمة في المجتمع الإسلامي)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1997. ص139.

(2) الشعار: سنن، ص395.

(3) النسائي: القسامة (4735). أبو داود: الديات (4530). أحمد (1/ 119). الدارمي: الديات (2356/1). ومماثل له البخاري: كتاب الديانات، حديث رقم 6517.

(4) المحمصاني: الأوزاعي وتعاليمه، ص 70.

(5) أبو نعيم: الحلية، ج6، ص 136.

(6) سورة المائدة، الآية 105.

(7) المحمصاني: الأوزاعي، ص 90.

عرف أهل الذمة قدر الإمام وموقعه وتلمسوا ذلك بفقدانه، إذ حينما سُمعت الصيحة بوفاته شوهد أحد النصارى يذرّ الرماد على رأسه حزنا على فراقه، واجتمع على جنازته كما يذكر عبد الحق الإشبيلي (ت510هـ) دفين بجاية عددا لا يُحصى منهم، بل ويُذكر أن الكثيرين قد أسلموا في ذلك اليوم لما رأوا من كثرة الخلق عند دفنه[1]، مع الملاحظة على ضرورة التحرز من المبالغات التي قد يقع فيها البعض بفعل عدّة ميولات أو ضغوطات في هذا الشأن، وهي كثيرة في الكتابة التاريخية.

ومن المسائل التي اهتم بها الأوزاعي وعمل على التحذير منها الخوض في الأمور المشتبهة والأغلوطات، وافتراض المسائل، خشية أن يختلف الناس ويميلوا إلى سفاسف الأشياء ويبتعدوا عن المسائل الجادة، باعتبار أن الأغاليط تذهب الجهد وتفرق المجتمع وتؤدي إلى الهاوية، وقد رُوي عنه أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ نهى عن الأغلوطات، وقد فسرها بصعاب المسائل، فهو يذهب مذهب ابن سيرين الذي كان إذا سُئل عن مسألة فيها أغلوطة قال لصاحبها: أمسكها حتى تسأل عنها أخاك إبليس[2].

ويظهر اعتداله ورأفته في المسائل الحربية في الموقف الشرعي للمجاهد المسلم تجاه من لم يحاربوا - الأطفال والنساء- حيث قال بوجوب حماية هؤلاء الضعفاء، وهو عكس ما ذهب إليه بعض الفقهاء حينما أفتوا بجواز رميهم ورمي حصونهم إذا تترس العدو بهم، في حين رأى الأوزاعي عدم جواز ذلك لأنهم يرمون ما لا يرون وقد يكون هؤلاء من أبناء المسلمين، مثلما أفتى كذلك بتجنب رمي الحصون بالمنجنيق، وأقر بأن حصانة هؤلاء الأطفال والنساء تسقط إذا ثبت وتُيقن من مساهمتهم ومحاربتهم إلى جانب العدو، والأمر ينسحب كذلك على العجزة ورجال الدين والفلاحين والعمال[3].

كما بين الأوزاعي حدود الإسلام تجاه شريحة أخرى مهمة في المجتمع الإسلامي في تلك العصور وهي فئة الرقيق، حيث وافق الجمهور في صحة إمامة العبد اعترافا بإنسانيته وإلحاحا

(1) شكيب أرسلان: محاسن، ص149.
(2) ابن عبد ربه: العقد الفريد، تحقيق محمد مفيد قميحة. دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ص91.
(3) المحمصاني: المرجع السابق، 376.

على حسن معاملته والسعي لتدبير حريته، وحرّم الضرب المبرح في حقه أو حرقه أو قطع أحد أعضائه، وأفتى أنه من مُثل به من هؤلاء فقد وجب عتقه. وفي باب العتق أيضا أفتى بأن العبد إذا ملكه سيدان وأعتقه أحدهما يصير حرا معتقا، وحصة الثاني يدفعها المُعتق إن كان موسرا وإلا دبّر المال ولا يرجع بشيء على العبد. وأن الوصية بعتق العبد بعد الوفاة تقع وهذا ما يُعرف بالتدبير، واعتمد قول عمر بن الخطاب في قضية أمهات الأولاد (أبناء السيد من جاريته)، حيث نهى عمر بن الخطاب عن بيعهن بقوله "قد خالطت دماؤنا دماؤهن"، وجمهور العلماء على هذا، إلاّ أن الأوزاعي أضاف على ذلك "إن كان السيد قد أعطى لأم ولده شيئا في حياته فهو لها إن مات، ولا يُعد من ثلث ماله على غرار الوصية"[1].

وفي فقه الأوزاعي أحكام عديدة تدل على فهمه العميق لروح الإسلام وأبعاده الرامية إلى إرساء معالم التسامح والعدالة وقيمة الحريات، وهي أحكام تبرز مدى التدبير الذي يتسم به الأوزاعي ومعرفته بواقع الحال والمجتمع، وترمي إلى دفع المجتمع بكل اختلافاته إلى الانطلاق والتحرك وأن لا يبقى حبيس قضايا يمكنّ تجاوزها، ومن ذلك فتاوى أوردها الباحثون منها مسألة الحكم على الغائب والهارب من العدالة، إذ أقر الأوزاعي بوقوع الحكم رغم الغياب وذلك بعد سماع البينة واكتمال شروط الحكم، وطرحت مسألة الغائب الذي انقطع خبره ولا يُعرف مكانه ولا حياته من موته، وهي المسألة المعروفة اليوم بمصطلح المفقودين ببلادنا الجزائر وما يترتب عنها كبقاء الزوجة على عصمته أم يبطل ذاك الزواج، وقد مال الأوزاعي في رأيه بأن الزوجة تبقى على العصمة لمدة أربعة سنوات متربصة ثم -إن لم يظهر الزوج- تعتد عدّة الوفاة[2]. وهذه المسألة من أعقد المسائل التي تسيطر على الواقع الإسلامي في الآونة الأخيرة خصوصا في بلادنا الجزائر التي مرت بمرحلة عصيبة، حيث غاب الكثير من الأزواج فلا تُعرف حياتهم من وفاتهم ولا مكانهم أهم في داخل البلد أم خارجه.

كما نبه الأوزاعي في فتاويه وتوجيهاته إلى ضرورة التآزر الاجتماعي والتماسك وتجسيد معاني التعاون والتآخي بتحذير المجتمع من بعض الأمور التي قد تعصف بهذه المثل السامية، كحثه

(1) المحمصاني: نفسه، ص 76، وقد وردت المسألة عند ابن رشد في بداية المجتهد ج2، ص306، وابن حزم: المحلى، ج9، ص 193. وفي مصنف فتح الباري ج5، ص114.

(2) المحمصاني: نفس المرجع، ص 95.

على الصدقة وتحذيره من الرجوع فيها، وهذا بإيراد أحاديث شريفة منها روايته لحديث عن عبد الله بن عباس عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «مثل الراجع في صدقته كالكلب يأكل ثم يقيئ فيرجع في قيئه فيأكله»[1].

لأجل ذلك اعترف علماء عصره بحاجة الناس إلى أمثاله. يقول أبو إسحاق الفزاري: «ما رأيت مثل رجلين: الأوزاعي وسفيان الثوري، فأما الأوزاعي فكان رجل عامة، والثوري رجل خاصة، ولو خيرت لهذه الأمة لاخترت لها الأوزاعي لأنه كان أكثر توسعا، وكان والله إماما إذ لا نصيب اليوم إماما ولو أن الأمة أصابتها شدة والأوزاعي فيها لرأيت لهم أن يفزعوا إليه». وقال ابن المبارك: «لو قيل لي اختر لهذه الأمة لاخترت الثوري والأوزاعي، ثم لاخترت الأوزاعي لأنه أرفق الرجلين»[2].

ويبرز دوره الاجتماعي أيضا في العمل على صيانة العقيدة والاهتمام بتماسك المجتمع. إذ اشتهر عصره بظهور البدع والزندقة والمروق عن الدين والانقسام في صف الأمة الإسلامية. فكان موقفه الدفاع عن المبادئ الاجتماعية وصيانة المجتمع في عقيدته .

ففي العلاقة بين المسلمين: رأى الأوزاعي وعايش الاقتتال بين المسلمين منذ نعومة أظافره، وكانت نفسه تشمئز من هذا التناحر خصوصا عند انتقال الخلافة من بني أمية إلى بني العباس، وكذلك في عهد بني أمية ومتابعاتهم لآل البيت، ومتابعة بني العباس لآل البيت، وقد كان يورد عدّة أحاديث في هذا الشأن حتى يحد من الخلاف والاقتتال إذ يروي أن رسول الله خرج إلى الصحابة فقال: تزعمون أنّي من آخركم وفاة ألا وإنّي أوّلكم وفاة، وتتبعوني أفناء يهلك بعضكم بعضا - أو يضرب بعضكم رقاب بعض-"[3]، وفي هذا تحذير لبني جلدته من سوء العاقبة ممن يتعدى على حرمة المسلم.

كما كان يدافع عن الصحابة ويحث جلساءه على احترامهم وأن لا يذكروا هؤلاء إلا بخير، ويحث على اجتناب الخوض في أحاديث الفتن في هذا الشأن، ويدعو إلى نبذ الخلاف بين بني أمية وآل البيت، يقول: "لا يجتمع حب علي وعثمان رضي الله عنهما إلا في قلب مؤمن"[4].

(1) أبو نعيم: الحلية، ج 6، 145.
(2) ابن حجر: التهذيب، دار صادر، بيروت، ج6، ص 241.
(3) الشعار: المرجع السابق، ص640.
(4) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج7، ص 120.

وبرز في عهده خلاف في مجال العقيدة يخص مسألة الصفات، وهي صفات الله عز وجل، إذ صارت الناس تقول فيها بغير قول أهل السنّة، فمنهم المشبه لهذه الصفات بالبشر ومنهم المعطل لها ومنهم المؤول، فكان الأوزاعي ينهج نهج السنة في الكفّ عن الكلام في هذا المجال، لأنّ التابعين والصحابة لم ينظروا فيها بل وقفوا عند النصوص كما جاءت، يقول الأوزاعي: «كنّا والتابعون متوافرون نقول إن الله تعالى فوق العرش ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته».[1]

كما اتّبع أهل السنة في قضية الإيمان والعمل، يظهر ذلك من خلال توجيهاته وأقواله: «اصبر نفسك على السنة وقف حيث وقف القوم وقل ما قالوا، وكفّ عمّا كفّوا واسلك سبيل سلفك الصالح، فإنّه يسعك ما وسعهم، ولا يستقيم الإيمان إلاّ بالقول، ولا يستقيم القول إلاّ بالعمل، ولا يستقيم الإيمان والقول والعمل إلاّ بالنية الموافقة للسنة، وكان من مضى من سلفنا لا يفرق بين الإيمان والعمل، والعمل من الإيمان، والإيمان من العمل، وإنّما الإيمان اسم جامع كما يجمع هذه الأديان اسمها، ويصدقه العمل، فمن آمن بلسانه وعرف بقلبه وصدّق بعمله فتلك العروة الوثقى التي لا انفصام لها، ومن قال بلسانه ولم يعرف بقلبه ولم يصدق بعمله لم يقبل منه وكان في الآخرة من الخاسرين[2]. لقد رأى الأوزاعي أنّ المخالفة للسنة النبوية هو اتباع للرأي الهوى، وحذّر من الاغترار بالكثرة كمقياس لمعرفة الحق يقول: "عليك بآثار السلف وإن رفضك الناس، وإياك ورأي الرجال وإن زخرفوه لك بالقول، فإنّ الأمر ينجلي وأنت على طريق مستقيم".[3] .

كان الإمام من أشدّ المدافعين عن السنة والناكرين للبدعة، بذل كل ما في وسعه حتى يحدّ من انتشار البدع في الدين فيكون لها الغلبة على الناس، وقد ظهرت بوادرها على المجتمع آنذاك بظهور الزنادقة، والفرق الكلامية، وتطرف المذاهب السياسية، إذ وصلت حد التكفير كما

---

(1) الذهبي: التذكرة، ج1، ص179، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج7، ص121.
(2) الأصبهاني: المصدر السابق، ج6، ص143 .
(3) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج1، ص180. والرأي المقصود في هذا القول هو الرأي الخارج عن النصوص والقائل في العقيدة دون مذهب السنة، أما الرأي في الفقه والذي ذهب إلى القول به أبو حنيفة فقد استحسنه الأوزاعي.

فعلت الخوارج، بل ومرقت عن الدين فرق كثيرة كان مبدؤها التشيع فوصلت إلى تأليه الأشخاص، وكان يغلّظ القول في وجه المخالفين للسنة كفتواه بقتل غيلان القدري[1] في حضرة الخليفة هشام بن عبد المالك حيث أمر هذا الأخير بتنفيذ الحكم مباشرة.[2]

والقصة أوردها شكيب، يقول صاحب المخطوط: "كان على عهد هشام بن عبد الملك رجل قدري، فبعث إليه هشام وقال له: قد كثر كلام الناس فيك: قال نعم يا أمير المؤمنين، ادع من شئت فيجادلني، فإن أدركت بسبب فقد أمنتك من علاوتي (يعني رأسه). فقال هشام: قد أنصفت، فبعث هشام إلى الأوزاعي، فلما حضر قال له هشام: يا أبا عمرو، ناظر لنا هذا القدري. فقال له الأوزاعي: اختر إن شئت ثلاث كلمات، وإن شئت أربع كلمات وإن شئت واحدة، فقال القدري بل ثلاث كلمات. قال الأوزاعي: أخبرني عن الله عز وجل هل قضى على ما نهى؟ قال القدري: ليس عندي في هذا شيء، قال الأوزاعي: هذه واحدة. ثم قال أخبرني عن الله عز وجل، هل حال دون ما أمر؟ قال القدري: هذه أشد من الأولى ما عندي شيء، فقال هذه اثنتان. وقال أخبرني عن الله عز وجل هل أعان على ما حرم؟ فقال القدري: هذه أشد من الأولى والثانية ما عندي من هذا شيء. فقال الأوزاعي: يا أمير المؤمنين هذه ثلاث كلمات، فأمر هشام فضرب عنقه".[3]

لقد كان الأوزاعي يرى أن لا إيمان لصاحب بدعة، ذلك أنّ البدع تؤدي إلى الحيدة عن الدين قال: "ما ابتدع رجل بدعة إلاّ سلب ورعه"[4]. بل كان حكمه على أهل البدع أن لا توبة لهم ولذلك نجده يقضي بقتل غيلان ويصرح قائلا: «أبى الله أن يأذن لصاحب بدعة بتوبة،

(1) هو غيلان الدمشقي، كان يدعو إلى مذهب القدرية في دمشق والشام كلها، ظهر أيام عمر بن عبد العزيز، وقد كتب إلى عمر يبيّن فيها مذهبه، فاستدعاه عمر، فرجع عن فكره، ثم عاد بعد موت عمر بن عبد العزيز. (أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية، ص 113).

(2) الشعار: سنن، ص8.

(3) القصة طويلة يبيّن فيها الأوزاعي الإجابات على هذه الأسئلة من السنة، ويفخر به هشام بن عبد الملك الأمير الأموي الذي كان لا محال سيضرب عنق غيلان الدمشقي لأنّه عاد إلى ما نهاه وحاجّه فيه عمر بن عبد العزيز، وما تدخل الأوزاعي إلاّ بحجّة أكثر لإثبات الجرم والزيغ. (انظر شكيب: المرجع السابق، ص104 وما بعدها).

(4) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج1، ص 180.

ذلك أنّه ما ابتدعت بدعة إلا ازدادت مضيا، ولا تركت سنة إلاّ ازدادت هربا"[1]. أخذ الأوزاعي هذا الحكم من قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إنّ مجوس هذه الأمة المكذبون بأقدار الله، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم، وإن لقيتموهم فلا تسلموا عليهم"[2].

كما كان للأوزاعي مواقف كثيرة تجاه الفرق آنذاك، يبيّن رأي الدين لكي لا يكون على الناس التباس في شأنها، ومن ذلك موقفه من المرجئة[3]، إذ يقول فيهم: "ليس من الأهواء شيء أهلك بالأمة ولا أفتك بها من المرجئة"[4].

ولعلّ قوله في المرجئة لا يختلف كثيرا عن رأيه في الخوارج[5] الذين عدّهم من الملل الخارجة عن الإسلام، ويورد فيهم أحاديث ووقائع تعود إلى عهد النبوة التي كانت تنذر ببروز هذه الطائفة وانتشار فكرها وخطرها على الأمة، ورأيه فيهم القتال والقتل[6]، حيث إنّه يروي حديثا عن رسول الله يقول فيه: «سيكون في أمتي اختلاف وفرقة، قوم يحسنون القيل ويسيئون الفعل، يقرأون القرآن لا يتجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين مروق السهم من الرّمية، لا يرجعون حتى يرتدّ على فوقه، هم شر الخلق والخليقة، طوبى لمن قاتلهم وقتلوه، يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه شيء، من قاتلهم كان أولى بالله منهم، قالوا يا رسول الله ما سيماهم؟ قال: التحليق".[7]

لقد كان للأوزاعي في كل مسألة رأي وقول، يرد البدع ويحارب الطوائف والفرق، ويظهر السنة ويرشد الناس إلى اتباع السلف، يفتي الناس بما تعلمه عن التابعين الذين أخذوا عن الصحابة، وهؤلاء كانوا مبلغين عن الرسول، يقول الأوزاعي: «إذا بلغك عن رسول الله فإياك أن

---

(1) الشعار: المرجع السابق، ص 643.

(2) رواه ابن ماجة في المقدمة، الحديث رقم 92، 35/1.

(3) الإرجاء على معنيين، أحدهما: بمعنى التأخير، والثاني: إعطاء الرجاء، أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح، لأنّهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد، وأما المعنى الثاني فظاهر، لأنّهم قالوا: لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة، وقيل الإرجاء تأخير صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، والمرجئة أصناف أربعة. (الشهرستاني: المصدر السابق، ج1، ص 139).

(4) الشعار: سنن، ص 649.

(5) للمزيد من معرفة الخوارج وآرائهم وطوائفهم ارجع إلى أبي زهرة: تاريخ المذاهب ص 65 وما بعدها.

(6) الشعار: نفس المرجع، ص644.

(7) رواه أبو داود في كتاب السنة، باب في قتال الخوارج، الحديث رقم 4765، 243/4.

تقول بغيره فإنّه كان مبلغا عن الله".[1]

الدور السياسي للإمام الأوزاعي :

ولد الأوزاعي في العهد الأموي وعايش العصر العباسي، وكان في خلافة عمر بن عبد العزيز في مقتبل الشباب، فعاصر بذلك الخلافتين الأموية والعباسية، ومع هذا نجده في مسألة الصراع بين العباسيين والأمويين حول الإمامة قد التزم الحياد مثلما التزمه أيضا في الصراع العلوي الأموي سابقا، ويظهر ذلك في تصريحه: "لا يجتمع حب علي وعثمان إلا في قلب رجل مؤمن"[2]، وهذه السابقة لا تزال خصلة طيبة عند اللبنانيين، مفروض عليهم الالتزام بها مثلما يحتاجها العالم الإسلامي اليوم في صراعه ضد قوى الشر العالمية بالابتعاد عن التناحر الطائفي والمذهبي.

فللأوزاعي قصب السبق في عدم الخوض في هذه المسألة رغم حداثتها وجدّتها، مثلما له السبق في التقريب بين المذاهب والفرق بتأصيله هذا المنحى المهم في حياة المسلمين السياسية والاجتماعية، إذ كان يعلم مدى الفتنة التي ستنجر وراء انحيازه لفئة دون أخرى في قضية الإمامة والحكم على اختلاف الصحابة فيها وهو العالم الذائع الصيت المسموع القول المتبوع من قبل شريحة لا بأس بها في بلاد الشام المحسوبة على بني أمية في السياسة وعلى السنة في التوجه، في مقابل أهل العراق الذين تشيعوا للعباسيين سياسة وللأحناف مذهبية. وربما كان هذا الموقف منه هو من أسباب اندثار مذهبه ، فإذا كان المغرب الإسلامي قد اختار التوجه المالكي منذ استقرار الوضع لبني أمية، واختار أهل المشرق بزعامة العباسيين المذهب الحنفي توجها في الفتيا فإن الأوزاعية رغم معاصرتها للمذهبين لم تدم فلسفتها الفقهية لنفس السبب، وهو عدم اختيار الخلفاء لها كمذهب مشرع، وهي ضريبة الوقوف على الحياد.

أما مواقفه تجاه السلطة فتختلف عن مواقفه تجاه الأفكار الهدامة المارقة عن الدين، إذ كان حازما صارما تجاه النحل الفاسدة، وأما تجاه السلطان فكان منهج السماحة والليونة التي

---

(1) الذهبي: التذكرة، ج1، ص180.

(2) ابن كثير: البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت ط1.985، ج1.0، ص117.

لا تخدش كرامته أو تنزل من مكانته، والقاسم بينهما في منهجه الصدع بالحق والبيان بالحجة والدليل .

إنّ ما يلاحظ في منهج العلماء في هذه الفترة والتي تليها مباشرة، هو سلوكهم مسلكين تجاه السلطة آنذاك. فمن العلماء من سلك الطريقة الإيجابية في التعامل معهم بحيث احتكّ بهم ووصلهم حينما طلبوه، وراسلهم حينما استشاروه، وعرض عليهم أفكاره بطريقة أكثر لطافة تجعل الحاكم يلجأ إلى هذا العالم أثناء حدوث الحوادث أو انشغاله بمسائل معينة، ومن هؤلاء العلماء إمامنا الأوزاعي وأبو حنيفة والشافعي وغيرهم.

ومنهم من سلك مسلكا سلبيا، وهو التنكر لهم ومحاربتهم قولا وحتى فعلا، فطلبوه وفرّ منهم، ومن هؤلاء الإمام الثوري الذي تدارك نفسه وحاول اتخاذ الطريقة الإيجابية في أواخر أيامه. ولذلك نجد الأوزاعي يتصل بالحكام والأمراء، ويستعمل حنكته العلمية ليحقق للحاكم والناس أجمعين الخير في اتباع الحق.

"لقد كان الأوزاعي من بطانة الخير والمعروف، يرى من واجب العلماء أن يشيروا على الخلفاء والولاة بإقامة العدل بين الناس، ويشفع لديهم لرفع الظلم عن المظلومين، وكان مقداما في المجاهدة بهذه المبادئ"[1]. وتلك هي إيجابية العلماء في الذّود عن الحق بالموعظة الحسنة، ولا يصدر ذلك إلا عن فهم عميق لمعاني الدين السمحة وتعاليمه التي تصب في إطار مصالح العباد.

كانت تدخلات الأوزاعي وعلاقته مع الحكام تصب في ثلاث قنوات وتحقق ثلاثة أهداف:

الأولى: أنّه كان ينصح لهم أيّما نصح لتحقيق العدل وإشاعة شريعة الإسلام السمحة بين جميع الفئات (المسلمين وغير المسلمين)، ومثال ذلك قصته مع أمير المؤمنين أبي جعفر المنصور الذي كتب إلى الأوزاعي أن يبعث إليه بما يرى فيه المصلحة، فكتب إليه الأوزاعي يقول: «أما بعد، فعليك بتقوى الله، وتواضع يرفعك الله يوم يضع المتكبرين في الأرض بغير الحق، واعلم أنّ قرابتك من رسول الله لن تزيد حق الله عليك إلاّ عظما، ولا طاعته إلا وجوبا»"[2] وفي لقائه مع المنصور أيضا نصحه بقوله: "إنّ أشدّ الشدّة القيام لله بحقه، وإنّ أكرم الكرم عند الله

(1) صبحي المحمصاني: الأوزاعي، ص61.

(2) والقصة في ذلك طويلة. انظر الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج7، ص125 وما بعدها.

التقوى. وإنّه من طلب العزّة بطاعة الله رفعه الله، ومن طلب بمعصية الله أذله الله ووضعه»[1]. وعند الانصراف طلب من المنصور إعفاءه من لبس السواد (وهي راية العباسيين وشعارهم) فقبل منه الخليفة ذلك[2] لمكانته وعلمه .

الثانية: أنّه كان يراسل الخلفاء والأمراء حتى يقضوا حوائج الناس وييسروا عليهم، حيث كان الأوزاعي بفضل علمه وورعه وأدبه ومكانته الاجتماعية يلجأ إليه الناس لطلب الشفاعة لدى الأمراء والخلفاء. فكان لا يتراجع عن التشفع لهم وإصلاح حالهم سواء كانوا مسلمين أو أهل ذمة.

ومثال ذلك أنّ ملك الروم أسر بعض أهل الثغور وطلب الفدية فأبى أبو جعفر، فتدخل الأوزاعي بحكمة وجرأة وأرسل إليه برسالة هي موعظة ارتدع بها المنصور ودفع الفدية. جاء فيها: «إنّ الله استرعاك أمر هذه الأمة لتكون فيها بالقسط قائما. وبنبيّه في خفض الجناح والرأفة مشتبها... فإنّ المشركين استنزلوا العوائق والذراري من المعاقل والحصون، ولا يلقون لهم نصيرا ولا عنهم مدافعا، فليتق الله أمير المؤمنين وليبتغ بالفدية بهم من الله سبيلا»[3]. فلما وصله كتاب الخليفة أمر بدفع الفدية. ولم تكن تلك الرسالة الوحيدة التي بعث بها الأوزاعي إلى المنصور بل كان يكاتبه دوما ويذكره بمسؤولياته أمام الله عن كل رجل وامرأة وطفل، ويروي له صورا ومواقف من حياة الرسول، ليتخذ منها الأسوة والقدوة[4].

وقد أورد أصحاب الطبقات عدّة رسائل من قبل الأوزاعي إلى الخلفاء والأمراء يتوسط فيها للناس. منها رسالة إلى أبي عبيد الله وزير الخليفة[5] في موعظة وحاجة، ورسالة إليه في تخلية محبوس، ورسالة إلى المهدي في الشفاعة لقوم، ورسالة أخرى في الشفاعة لأهل مكة وتقويتهم،

---

(1) الأصبهاني: حلية الأولياء، ج6، ص140 وفي الحلية المواعظ التي كان يقول بها الأوزاعي وهي كثيرة ومراسلاته مع المنصور كذلك. (ارجع إلى الأصبهاني: نفس المصدر، من ص136 إلى ص140؛ وانظر ابن عبد البر، العقد الفريد، ج3، ص106).

(2) القصة أوردها أصحاب الطبقات، ومنهم الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج7، ص126.

(3) الأصبهاني: المصدر السابق، ج6، ص136.

(4) عبد المنعم قنديل: المرجع السابق، ص 336.

(5) هو أبو عبيد الله معاوية بن عبيد الله بن يسار الأشعري، جعله المنصور في خدمة ابنه المهدي فكان كاتبا له، ولما ولي المهدي الخلافة عينه وزيرا . قتل سنة 169هـ .

ورسالة أخرى إلى أبي أبلج يحي بن سليمان، وإلى سليمان بن مخلد في التعطف بمكتوب عند الخليفة والتماس الفدية لأهل قاليقلا، ورسالة في زيادة أرزاق أهل الساحل.. وهي رسائل عديدة إلى أولياء الأمور تذكرهم بحال الرعية وواجبات الراعي.[1]

الثالثة: الصدع بالحق أمام الخلفاء والأمراء، وعدم مداراتهم رغم الهالة التي كان يضفيها بعض الولاة على أنفسهم خصوصا في أمور الشرع، فقصته مع عبد الله بن علي[2] عم السفاح في دمشق معروفة. إذ لما قدم عبد الله الشام جالس الأوزاعي وسأله: ما تقول في دماء بني أمية؟ قال الأوزاعي: قد كانت بينك وبينهم عهود وكان ينبغي أن تفي بها، قال: ويحك. قال الأوزاعي: دماؤهم عليك حرام، فغضب وانتفخت أوداجه وعيناه، ثم قال ويحك ولم؟ قال الأوزاعي: قال رسول الله : «لا يحل دم امرئ مسلم إلاّ بإحدى الثلاث: ثيب زان، ونفس بنفس، وتارك لدينه»[3]، فقال الأمير، ويحك، أو ليس الأمر لنا ديانة (يعني الخلافة)؟ قال الأوزاعي: كيف ذلك؟ قال عبد الله بن علي: أو لم يكن رسول الله قد أوصى لعلي؟ قال الأوزاعي: لو أوصى إليه ما حكم الحكمان، فسكت وقد أجمع غضبا، وجعلتُ (يقول الأوزاعي) أتوقع رأسي يسقط بين يدي، فقال بيده هكذا، وأومأ أن أخرجوه، فخرجت.[4]

والحادثة قد تظهر انتصار الأوزاعي وميله إلى بني أمية في وقت كان بنو أمية قد اتخذوا مذهبه على قضاء الشام أواخر عهدهم، ولعلّ هذا الذي يشفع لانتشار مذهبه بالأندلس حينما هاجر إليها بقايا بنو أمية، كما تبيّن الحادثة هذه بوضوح صلابة موقف الأوزاعي ودفاعه عن

(1) لمعرفة ما جاء في هذه الرسائل وغيرها: الرازي: المصدر السابق، ج1، ص 187 وما بعدها، وانظر أيضا كتاب محاسن الساعي في مناقب الأوزاعي، وفيه ما أثر عنه من مواقف وسير ، والكتاب عبارة عن مخطوط حققه وذيله بهوامش مهمة الأمير شكيب أرسلان، وهو موجود في المكتبة الوطنية تحت رقم 3984. كما ذكرها فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي، مجلد 1، ج3، ط 1983، السعودية، ص244.

(2) قد مرّ معنا في المدخل عن قصته في إعطاء الأمان لبني أمية حتى إذا وثقوا به وجمعهم قتل منهم أزيد من سبعين رجلا بعد أن دعاهم إلى طعام ولذلك قال له الأوزاعي: "قد كانت بينك وبينهم عهود".

(3) رواه البخاري في كتاب الديات، باب قول الله تعالى أنّ النفس بالنفس، الحديث رقم 6484، 2521/6، ومسلم في كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب ما يباح به دم المسلم، الحديث رقم 1676، 1302/3.

(4) الذهبي: التذكرة، ج1، ص181؛ ابن كثير: المصدر السابق، ج10، ص 113.

كليات المسلمين الخمس، مثلما تدلّ كذلك على مكانة الأوزاعي لدى الجماهير والقبول الذي حازه عندهم، فقد هدد أحد الولاة الأوزاعي فقال له مستشاره: «دعه عنك، والله لو أمر أهل الشام أن يقتلوك لقتلوك»[1]، فكان بذلك أمره أعزّ من السلطان. ومما نسب في هذا الشأن إلى أمير كان بالساحل (بيروت وهو جد الأرسلانيين) عندما دُفِن الأوزاعي والناس عند قبره أنه قال: «رحمك الله أبا عمرو، فقد كنت أخافك أكثر ممّن ولآني»[2].

إنّ هذه المواقف جعلت من الأوزاعي مهاب الجانب من قبل الولاة، عالي القدر عند الخليفة يسمع منه ويعزل إذا كتب في واحد من الولاة. مثلما تدل هذه المواقف على مدى الصلة فيما بينه وجمهور المسلمين الذي كان من بين الوسائل الداعمة لمواقفه فلا يصل إليه الخليفة ولا الوالي بالإساءة. وقد أُعجب الخلفاء بموقعه وحسن أدائه وسداد رأيه وحلاوة أسلوبه في التواصل حتى أمر المنصور كاتبه بأن يجيب الأوزاعي تجاه كل كتبه[3].

ومن أعماله التي تصب في الإطار السياسي دفاعه عن أهل الذمة، حيث يُعد الأوزاعي ممن مارس وقنن للعلاقة بين المسلمين وغيرهم بحكم معاشرته لهم وتعامله معهم واستئناسهم به، فكثيرا ما كان أهل الذمة يفرون إليه لدفع مظلمة أو تخفيف جزية والاحتماء به عند كل نازلة. ومما يدل على هذا رسائله إلى أبي بلج التي ينصحه فيها بحسن السِّيرة في الرعية وينبهه إلى حديث النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الوارد في هذا الشأن: «من ظلم معاهدا أو كلفه فوق طاقته فأنا حجيجه»[4].

كما دافع عن أهالي جبل لبنان النصارى، وقد رُويت قصتهم وتناقلها المؤرخون أمثال أبو عبيدة القاسم بن سلام (ت224هـ/838م) والبلاذري في فتوحه (ت270هـ/892م) والتي وقعت زمن حكم صالح بن علي العباسي (96-151هـ) وهو عم الخليفة أبو العباس السفاح وقد جاء فيها: «وقد كان من إجلاء أهل الذمة من جبل لبنان ممن لم يكن ممالئا لمن خرج على خروجه

---

(1) ابن كثير: المصدر السابق، ج10، ص120؛ ونظر أيضا شكيب: المصدر السابق، ص46.

(2) المزي: المصدر السابق، ج17 ص314.

(3) شكيب: محاسن، ص77.

(4) الرازي: المصدر السابق، ج1، ص200-201.

ممن قتلت بعضهم ورددت باقيهم إلى قراهم ما قد علمت، فكيف تؤخذ عامة بذنوب خاصة ؟ حتى يُخرجوا من ديارهم وأموالهم وحكم الله تعالى: ﴿ألّا تزر وازرة وزر أخرى﴾[1] . وهو أحق ما وقف عنده واقتدى به، وأحق الوصايا أن تُحفظ وتُرعى وصية رسول الله في أهل الذمة، فإنه من كانت له حرمة في دمه فله حرمة في ماله. والعدل عليه مثله. فإنهم ليسوا بعبيد فتكون في تحويلهم من بلد إلى بلد في سعة، ولكنهم أحرار أهل ذمة يُرجم محصنهم على الفاحشة ويُحاص نساؤهم نساءنا من تزوجهن منا، القسم والطلاق والعدة سواء... ثم ذكر الرسالة طويلة[2].

فهو بذلك يجعل حماية أهل الذمة على رقبة الحاكم المسلم، ووجوب حماية شخصيتهم واحترام حرياتهم ومنها حرية العقيدة وضرورة الوفاء بعهد الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأن المسؤولية تكون فردية في الجرائم وتُحرم العقوبة الجماعية. وهذه القاعدة لا نجدها في أي معاملات حربية ولا سياسية في الوقت الحالي من قبل أعتى الدول التي تدعي الديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان في العالم، فالغزو على العراق ثم تدمير جنوب لبنان والحرب على غزة والحصار الذي يعانيه المسلمون هنا وهناك هي من المؤشرات الدّالة على خراب عقول القائمين على هذه الدول وأن هدفهم هو المزيد من إهلاك الحرث والنسل وإغراق العالم الإسلامي في دوامة الخلاف والصراع.

لقد حرص فقهاء الإسلام على العناية بأهل الذمة وكتبوا في هذا الشأن الشيء الكثير، ومن أوائل الذين اعتنوا بالكتابة في هذه القضايا أبو يوسف صاحب الخراج الذي بعث إلى هارون الرشيد ينصحه: «وينبغي يا أمير المؤمنين أيدك الله أن تتقدم في الرفق بأهل ذمة نبيك وابن عمك محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتفقد لهم حتى لا يُظلموا ولا يُؤذوا ولا يُكلفوا فوق طاقتهم ولا يُؤخذ شيء من أموالهم إلا بحق يجب عليهم»[3]. كما وضع الإمام الشافعي -تأثرا بالأوزاعي- في كتاب الأم مجموعة من الأسس تقوم عليها العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين خلاصتها:

1- المسلمون مقتدون في صلتهم بالذميين بأحكام الإسلام فلا مجال للهوى والتعسف.

(1) سورة النجم، الآية 55.

(2) انظر البلاذري: فتوح البلدان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ص192، وشكيب: المصدر السابق، ص27.

(3) أحمد محمد الحوفي: المرجع السابق، ص177.

2- تُبرأ ذمة المسلمين في عهدهم لأهل الذمة إن خان الذميون العهد، أو تعرضوا للقرآن أو النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالطعن.. أو ردوا مسلما عن دينه، أو ساعدوا عدوا للمسلمين بالمال أو التجسس أو الإيواء .

3- إذا كان بين ذمي وذمي آخر شنآن فلا دخل للمسلم سواء وافق الإسلام أو خالفه. إلا إذا اختصم أحدهما إلى الحاكم المسلم، فإنّ الشرع الإسلامي سيكون هو الفيصل بينهما .

4- يعاقب أهل الذمة على القتل كما يعاقب المسلم في الدية، والقصاص، والسرقة، والقذف، والتعزير، لأنهم جزء من المجتمع .

5- أداء الجزية وهي ضريبة مخففة على الذمي لقاء الزكاة للمسلم، وعليهم العشر في التجارة، وذلك على حسب الظرف والحال التي يكون عليها الذمي .

6- الدولة الإسلامية مكلفة بحماية من تحت يدها من المسلمين والذميين، والذميون مكلفون بأن يظهروا واجب العهد[1].

إن قضية أهل الذمة من صميم الشريعة الإسلامية، وإن كان البعض يدرسها من قبيل التاريخ فإنها ليست كذلك، بل إن دراستنا للتاريخ وعلاقة المسلمين مع أهل الذمة إنما هي لأجل توطيد علاقة دائمة قائمة على أساس التعاون وتحمل المسؤوليات تجاه القضايا المشتركة، وطرح هموم المجتمع لكي يُوفر لها الحل في إطار حسن الجوار والعدالة الاجتماعية والحوار الحضاري، ولا نتفق مع هؤلاء القائلين بأن المسألة لم يعد لها وجود في الواقع المعاصر على وجهها الشرعي لما عرفه هذا الواقع من التغيرات الجذرية وتطور السياسة العالمية وتراجع المد الإسلامي تراجعا لا مثيل له بفعل التخلي عن الجهاد[2].

ويمكننا الجزم بأن العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين إنما هي مكرسة زمن القوة وأوقات الضعف، ومع ما هو عليه العالم الإسلامي من ضعف وتخلف فإنه وجب ضبط العلاقة مع غير

(1) أورد الإمام الشافعي في كتابه الأم (الجزء الرابع) مجموعة من التدخلات في القضية.

(2) فاروق حمادة: التشريع الدولي في الإسلام (مقال محمد الروكي بعنوان: حقوق الأقليات غير المسلمة في المجتمع الإسلامي)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1997، ص 137.

المسلمين بحكم مجاورة المسلمين لغيرهم من شعوب العالم غير المسلمة مثل الدول المسيحية النصرانية، ولوجود أقليات غير مسلمة سواء كانت مستقرة استقرارا أبديا أو لمدة وجيزة كالعمال والباحثين والقناصل والسواح وغيرهم.

بل وينطبق الأمر على طالبي الأمان أو ما يُعرف باللجوء السياسي، إذ الأمان عقد لازم من جانب المسلمين، فمتى بذلوه للمستأمنين لم يكن لهم نبذه إلا لتهمة أو مخالفة، فإن وجدتا كان نبذ العهد من الإمام، وينسحب الأمر كذلك على المعاهدات، فإنه من المسلمين واجب احترام العهود والمواثيق. قال النووي: اتفقوا على جواز خداع الكفار في الحرب كيفما أمكن إلاّ أن يكون فيه فتنة نقض العهد أو أمان فلا يجوز، والمعاهدات أصل مشروع في الإسلام حتى مع المشركين تنظيما للعلاقة مع غير المسلمين[1].

ونظرا للاهتمام الذي أولاه المشرع من خلال الوحي أو اجتهاد الصحابة وفقهاء المذاهب، وصل الأمر بالذميين في العهود الأولى للإسلام إلى أن يقفوا إلى جانب المسلمين في نزاعهم وحروبهم ضد المسيحيين الروم، إذ يذكر صاحب فتوح البلدان أن مسيحيي الشام كتبوا إلى أبي عبيدة يقولون: "يا معشر المسلمين أنتم والله أحب إلينا من الروم، وإن كانوا على ديننا، أنتم أوفى إلينا، ولكنهم غلبونا على أمرنا وعلى منازلنا.."، وذهب سكان حمص إلى غلق أبواب مدينتهم حتى لا يدخلها جيش هرقل، وأعلموا المسلمين أن ولايتهم وعهدهم أحب إليهم من ظلم الرومان وتعسفهم[2]. وقد ذكر صاحب محاسن المساعي أن معاوية بن أبي سفيان صالح الروم وارتهن منهم رهائن ووضعهم في بعلبك، لكن الروم غدرت، فلم يستحل معاوية والمسلمون قتل الرهائن وخلوا سبيلهم وقالوا: "وفاء بغدر خير من غدر بغدر"، وهو قول الأوزاعي ومذهبه في هذا الشأن[3].

---

(1) صبحي صالح: النظم الإسلامية نشأتها وتطورها، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1968، ص523.

(2) انظر البلاذري: فتوح البلدان، من 190 إلى ص197 ففيه بيان وتفصيل لمعاملة الفاتحين لأهل الذمة ببلاد الشام.

(3) شكيب أرسلان: محاسن المساعي في مناقب الأوزاعي، ص28.

خاتمة

وصفوة القول أن الأوزاعي كان إمام أهل الشام إذ ترعرع ببيروت وذاع صيته في الشام كله، كما وصلت آراؤه وفتاويه إلى أرجاء الخلافة. وقد استفاد الإمام الأوزاعي من عدة عوامل عملت على إظهار شخصيته العلمية، كوجود عاصمة الخلافة الأموية بالشام قبل انتقالها إلى العراق. وكذلك تقريب الولاة والخلفاء له، والاعتبار بفكره والأخذ بآرائه. ثم إن رحلاته منذ صغره وتعلمه على التابعين والالتقاء ببعضهم أثر في علمه وتوجهه الفقهي.

لقد ظهر فقه الأوزاعي في مناقشته للأحناف وأثناء ردهم عليه في موضوع السير، وكانت الغلبة في صفه وهو ما أدى بالإمام الشافعي إلى الانتصار له والأخذ بآرائه. كما برز لنا فقه الأوزاعي في تعامله مع السلطان، ومع أهل الذمّة، وكذلك مع الفرق الدينية. وفي أثناء ذلك ظهرت طرق استنباطه التي اعتمدت الكتاب والسنة. ولم يهمل الاجتهاد بالرأي وفق ضوابط شرعية متينة. ونخلص إلى أن فقه الأوزاعي الذي يجتهد العديد من الناس اليوم فيه لبعثه، لم يكن أقل تأثيرا من المذاهب الفقهية الأربعة المعروفة، بل نافسهم وغلبهم ومال إليه الكثير من الناس فصاروا له أتباعا، ولكن عوامل كثيرة جعلته ينقرض ويزول .

إن الالتفات إلى فقه المذاهب البائدة -كمذهب الأوزاعي- من شأنه أن يقدم الكثير من الرؤى التي قد تفرض نفسها كحلول لمشكلات بات العالم الإسلامي في حاجة إليها في خضم التغيرات المتعددة المجالات التي تطرأ من حين لآخر، حيث تأتي فتاويهم كمخرج لنوازل وجب الاستجابة إليها بحكم يزيل اللبس ويحفظ للدين مكانته وللمجتمع حيويته وشخصيته.